http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1372) السنة السادسة - الثلاثاء (18) تشرين الثاني 2008

250 مليار دولار خسائر العراق من الفساد

حـــرب غـامـضـة عـلـى فـســاد واضـــح

اياد عطية الخالدي

مطلع العام الجاري اعلن رئيس الوزراء نوري المالكي الحرب على الفساد،وعلى العكس من حربه على الميليشيات والارهاب والخارجين عن القانون التي سقط فيها الكثير من عتاة الجريمة ولعلعت فيها كل انواع الاسلحة ونقل الاعلام العالمي اخبارها اولا بأول ، فأن حرب الفساد لم يعرف اين دارت وكم فيلقا اشترك فيها ومن سقط او جرح في معركتها ، وان كانت جرت مثل هذه الحرب بالفعل وتم التعتيم على مجرياتها ام لم تجر اصلاً...لا احد ممن تحدثوا الى الـ (المدى) من مسؤولين او اقتصاديين او اعلاميين يمتلك اجابة عن حقيقة تلك الحرب واين اندلع أوارها؟.

في منتصف شهر رمضان دعا المالكي المواطنين الى التعاون للقضاء على الفساد،دعوة المالكي جاءت بعد ثمانيةاشهر من اعلانه الحرب على الفساد ، وبالتزامن مع حلول العراق ثالثافي قائمة اسوأ بلدان العالم من ناحية الفساد وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية بعد دولتي مانيمار والصومال ومع صدور بيان لهيئة النزاهة قدرخسائر العراق خلال السنوات الخمس الاخيرة بنحو ٢٥٠ مليار دولار.

حالات الاعوجاج

يقول الاعلامي حارث الخضري وهو من الصحفيين الذين حاولوا استقصاء آثار الفساد عن دعوة المالكي الى المواطنين بالتعاون من اجل الكشف عن حالات الفساد :» من المنطقي ان يتعاون الجميع من اج ل معالجة جميع حالات الاعوجاج في المجتمع ، تنطلق هذه الفكرة من اساس ان الجميع شركاء في الوطن وعليهم ان يتحملوا المسؤولية، لكن صعوبات جمة ستقف امام دعوة رئيس الوزراء فعمليات الكشف عن الفساد يحتاج الى ادلة وبراهين ولا اعتقد ان المواطن البسيط يستطيع الحصول على هكذا وثائق ولهذا ارى ان هذه الدعوة غير مجدية وبخاصة مع الظرف الامني الذي تمر به البلاد. من ناحية اخرى ارى ان محاربة الفساد يجب ان تتركز على تقوية المؤسسات الحكومية التي يقع على عاتقها الحد من الظاهرة، يجب على الحكومة العمل من اجل الارتقاء بمستوى اداء دوائر النزاهة والرقابة المالية والمفتشين في الوزارات من خلال اختيار العناصر الامينة والكفوءة ومن ثم منحهم الامكانات والصلاحيات المناسبة لتحقيق المهمة.

يعلق بسام الهرموش وهو موظف على الدرجة الخامسة بحسب سلم الرواتب في وزارة التربية على دعوة المالكي الى المواطنين بالتعاون في الكشف عن الفساد بالقول:لأحد يشكك بنوايا المالكي في محاربةالفساد والانتصار عليه... الرجل سيشعر بالفخر لو نقل العراق من مراتب الفساد المتقدمة عالميا الى مراتب الشفافية عالميا لكن المالكي لايمتلك أدوات محاربة الفساد وانها قد تكون بيد اخرى، خاصة اذا ما علمنا ان الفساد في العراق هو فساد مافيات تقود مؤسسات الدولة وان ارقامه بمليارات الدولارات

أرض الواقع

ويقول الخبير الاقتصادي ماجد الصوري: ان رئيس الوزراء المالكي اعلن بالفعل الحرب على الفساد غير انه لم يجد دعما من بعض الاطراف التي وقفت الى جانبه بقوة في حربه على الخارجين على القانون وبحسب الصوري ان هناك محاولات وعمليات للقضاء على الفساد وهناك العشرات من الموظفين سقطوا في هذه العمليات

وتابع الصوري ان المالكي يعلم أن حربه على الفساد مكلفة سياسيا ذلك ان الفساد يحدث في وزارات ومؤسسات الدولة ،التي تدار وفق نظام المحاصصة ،وبوجود المحاصصة في الحكم فأن الحرب على الفساد فاشلة لامحالة.

ويوضح الصوري انه على الرغم من وجود اربع جهات رقابية الى ان الشفافية غائبة تماما في ادارة مال العراق اذ لايعرف كيف تدخل الأموال الى البلاد ولا كيف وأين تنفق مشيراً الى أن ادارة المال في العراق تتسم بالعشوائية المقصودة في الغالب.

ويرى الصوري أن القضاء على الفساد يتم من خلال اليات اهمها تفعيل دورالمؤسسات الرقابية وتفعيل التشريعات الخاصة للحد منه واهمها ديوان الرقابة الماليةورفده بالعناصر الكفوءة والتاكد من قيامه بعمله وفق القانون.

بيد أن الخبير الاقتصادي خالد الناصر اشار الى ان الحرب التي اعلنت على الفساد لم تحقق شيئاً مهما على ارض الواقع والدليل ان الفساد مازال مستشرياً لدرجة ان العراق مازال في ذيل القائمة عالميا في النزاهة والشفافية.

وتابع ناصر موضحا هذا من جانب ،من جانب آخر فأن الذين تم فصلهم واثبات تهم الفسادعليهم هم من صغار الموظفين اما الوزراء والمسؤولون الكبار فما زالوا بعيدا عن الحساب والمساءلة والامثلة على ذلك كثيرة ،فعندما تقدم عدد من اعضاء البرلمان بطلب استدعاء وزير التجارة بشأن اتهامات في جملة من القضايا التي تخص وزارته ،فأن القرار السياسي اطاح بالقرار القانوني اذ الغيت جلسة المساءلة لعدم اكتمال النصاب.

فإذا كان النواب او مجموعة منهم تعترض تقصي الحقيقة والكشف عن الفساد فالأولى ان يوجه رئيس الوزراء دعوة المعاونة اليهم بدلا من المواطن المغلوب على امره.

وروى ناصر ان احدى وزارات الدولة تعاقدت مع شركة جزائرية لكن الشركة سرقت المال ولم تنجز مهمتها فأتخذت بحقها الاجراءات وبينها وضع اسمها في القائمة السوداء ورفع دعوى قضائية عليها لاستعادة الاموال المنهوبة بعد فترة ،وصلت الى مكتب مدير عام الوزارة نفسها عقدا مع ذات الشركة التي غيرت جنسيتها من الجزائرية الى الاماراتية ،فتساءل المدير العام أليس هذا هو مدير الشركة الجزائرية فقيل نعم اليس هذا ملاكها فقيل نعم اليست هذه الشركة مدانة قضائيا واسمها على القائمة السوداء فقيل نعم..فقال اذن من وقع عقدها الجديد فقيل المدير الفلاني...وبعد ايام من التحقيق تم اصدارعقوبة على موظفة الطابعة التي طبعت العقد وعلى مدير مكتب المدير الذي سلم وتسلم العقد اما المدير الذي وقع العقد فتمت تبرئته كيف؟لا احد يعرف.

ولهذا يتابع الناصرانا اعود لاسألكم ما الذي يستطيع ان يفعله المواطن مهما عظم حرصه ازاء قضية من هذا النوع.

ودعا الخبير الاقتصادي خالد الناصر إلى أهمية تشديد الرقابة على أداء الدولة وأجهزتها المختلفة من خلال إعادة الثقة والدعم للهيئات الوطنية المكلفة بحماية الثروة الوطنية ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، مبينا أن غياب الرقابة وضعف الإدارة المالية والأداء المحاسبي الفعال والشفاف كان مظهراً من مظاهر الإخفاق في دوائر الدولة المختلفة.

الطبقة العليا

وترى عضوة لجنة النزاهة في البرلمان أمل القاضي أن المواطن العراقي ابدى تعاونا عرف به مع جميع الجهات الرقابية وزود اللجنة بالمعلومات والادلة عن العديد من حالات الفساد مشيرة الى أن الفساد يتفشى بين اوساط الطبقة العليا كبار الموظفين في الدولة اي من مدير عام فما فوق وهؤلاء هم الأولى بتوجيه النصح أو الارشاد أو طلب المساعدة والتعاون ان كان ذلك مجديا.

وأتهمت القاضي في حديث الى الاسبوعية الحكومة ورئاسة البرلمان بأعاقة عمل جهات الرقابة المالية وبينها لجنة النزاهة في البرلمان عن طريق أفراغ عملها من مضمونه مشيرة الى ان الحكومة وضعت منذ عام ٢٠٠٦ قانون المفتشين العامين في ادراجها وهو قانون يعمل على تفعيل دور المفتش العام،فضلا عن ان جميع وزارات الدولة لم تقدم حساباتها المالية دون أن يتعرض وزراؤها الى المحاسبة.

واعتبرت ان اعلان الحكومة الحرب على الارهاب لايعدو كونه اكثر من شعار للاستهلاك المحلي ،ذلك أن الحكومة تعلم أن محاربة الفساد ليس مهمتها بل مهمة هيئة النزاهة وجهات الرقابة المالية ،ولفتت الى انه في كل مرة تقدم فيها لجنة النزاهة في البرلمان تقارير عن فساد في وزارات الدولة مطالبة بأجراء تحقيق فيها أو مساءلة يكون رد الحكومة (ان ذلك من مهمة هيئة النزاهة).

اس البلاء

وأكدت القاضي ان المحاصصة هي اس البلاء في تفشي الفساد اذ انها قادت عناصر غير كفوءة الى وزارات الدولة ،مبينة انه بسببها لم تتم مساءلة ثلاثة وزراء تحوم الشبهات بوجود فساد خطير بوزارتهم هم وزراء التجارة والعمل والشؤون الاجتماعية والكهرباء،اذ يتم تعطيل حضورهم بشتى الوسائل امام البرلمان ،متسائلة ان كانوا ابرياء من التهم فلماذا لايحضرون؟،مشيرة الى ان وزيرة الصحة الكويتية قدمت استقالتها بعد حادث حريق في احدى المستشفيات حتى لاتتعرض الى مساءلة البرلمان ،فلماذا لانحاكي تجربة دولة مجاورة وحديثة العهد بالديمقراطية.

واشادت عضوة لجنة النزاهة في البرلمان بتعاون جميع الجهات الرقابية مع هيئة النزاهة لاسيما ديوان الرقابة المالية الذي وصفت عمله بالدقيق وانه قدم تقارير مفصلة وواضحة وجريئة عن الفساد،مبينة ان هيئة النزاهة قطعت شوطا في تجاوز مشكلة مزمنة تعود الى زمن الرئيس الاول القاضي راضي الراضي وتتلخص بوجود اختراقات في عملها وتسريب للمعلومات التي بحوزتها عن قضايا الفساد الى ان رئيس النزاهة رحيم العكيلي اجرى عملية اصلاح في هيكليتها ، وكشفت ان دائرة المفتش العام هي اضعف الحلقات الرقابية وأن وجودها من عدمه لايفرق بسبب انها تحت وصاية الوزير مؤكدة سعي البرلمان من خلال قانون المفتش العام الى تحرير هذه المؤسسة من سلطة الوزير.

بؤرة الفساد

وطبقا لبيان صدر عن هيئةالنزاهة، فيما احتلت وزارتا الدفاع والتجارة مرتبة متقدمة بين الوزارات في هذا المجال.

وأوضح البيان إن العراق وبسبب الفساد المالي والإداري خسر خلال السنوات الخمس الماضية ٢٥٠ مليارد ولار منها ٤٥ مليار دولار من تهريب النفط الخام ، و٤٥ مليار دولار أخرى من المشتقات النفطية، إضافة إلى حرق ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنوياً من دون الاستفادة منها، واستغلال ٤٤١ بئراً نفطية من أصل ١٠٤١ بئراً منتجة، وطاقة تصديرية تقدر بـ٤،٢ مليون برميل لم يستغل منها أقل من النصف.

وأشار البيان إلى أن السنوات الخمس الماضية لم تشهد تشييد مصفاة واحدة على رغم العروض المغرية التي قدمتها شركات عالمية لإنشاء مثل هذه المشاريع ولمدد تتراوح بين السنة والستة أشهر.

وبين إن ما بقي من الـ٢٥٠ مليار دولار، أهدرها الفساد في الوزارات والمؤسسات الأخرى. واشار البيان الى ان ، بعد إلغاء لجنة الشؤون الاقتصادية التي كان يرأسها نائب رئيس الوزراء برهم صالح، وتحويل صلاحياتها إلى الأمانة العامة، ساهم في اتساع رقعة الفساد وأشار إلى أن معظم العقود الضخمة تبرم دون السماح للجهات الرقابية، خصوصاً هيئة النزاهة، بالاطلاع او التحقيق معتبراً «تشكيل مجلس لمكافحة الفساد سرقة لمهمات هيئة النزاهة الى ذلك اكد تقرير المنتدى العالمي أن الفساد أثر سلبا على عملية التنمية ورفع تكاليف المعاملات الاقتصادية وزاد درجة عدم التيقن في الاقتصاد وأدى إلى نتائج اقتصادية تفتقر إلى الكفاءة ويشوه الأولويات القطاعية والخيارات التكنولوجية ودفع أصحاب رؤوس الأموال إلى التربح السريع ودفع الشركات إلى خارج القطاع الرسمي ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات المشروعة ما أفضى إلى معدلات ضريبية متزايدة الأمر الذي يقلل من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة

وفي بحث اجري لصالح البرلمان العراقي لتقصي الفساد وضع التقرير الاعتداء على المال العام في مقدمة مظاهر الفساد في العراق وجاءت بعده الرشوة موضحا أن استغلال المناصب العامة وغياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية وتهريب الاموال وموارد البلاد اهم اشكال الفساد،مايضع الكثير من علامات الاستفهام عن دور المواطن في الحد من اشكال هذا الفساد.

على الرغم من تراجع العنف الى أدنى مستوياته

هل لايزال الوضع الأمني هشاً في العراق كما يعتقد بعضهم ؟

بغداد / جعفر الونان

على الرغم من التحسن الامني الذي شهده العراق في الاشهر الاخيرة ،وانخفاض مستوى العنف الى أدنى مستوياته منذ عام و وتعزز قوة وزارتي الداخلية والدفاع اثر الانجازات الامنية في عام ٢٠٠٨، ووصول عديد المتطوعين في وزارة الداخلية الى ٥٦٠ الف شرطي وزارة الدفاع التي تضم حاليا حوالى ٢٦٠ الف جندي فترمي في النهاية الى تاليف جيش من ٣٠٠ الف رجل مجهزين بعتاد متطور وبنادق رشاشة ام-١٦ وطائرات حربية اف-١٦، يعدهم المسؤولون في وزارتي (الدفاع والداخلية)ان هذا العدد كاف لضبط الامن بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ظل تخصيص الحكومة لها ثمانية مليارات دولار للقوى الامنية من اجل تطبيق هذه السياسة الطموحة. وهذا البند هو الاول في ميزانية ٢٠٠٩ (١٢،٦٪).

لكن التقارير الامنية وتصريحات المسؤولين (العراقيين والامريكيين) تشير إلى أن الوضع الامني مايزال هشاً

فقد اشارتقرير وزارة الدفاع الأمريكية»البنتاغون» في بداية شهر كانون الثاني إلى ان الوضع في العراق مايزال هشاً ويرى التقرير أن «العراق ما زال غارقا في نزاع على السلطة والموارد»

لكن التقرير اكد انخفاض العنف بنسبة ٧٧٪ في العراق بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.

قائد القوات الامريكي الجديد ريموند قال اثناء تسلمه قيادة القوات الامريكية في العراق في شهر ايلول الماضي:أن الامن في العراق مازال هشاً» لعل هذا التصريح جاء من دراية بالواقع العراقي من قبل الجنرال هو الذي جعله يحذر من هشاشة الأمن في العراق وعلى الرغم من جميع الشكوك التي أثيرت بشأن توقيت التصريح واعتباره وسيلة للضغط على الحكومة العراقية التي تفاوض بشأن الاتفاقية لكن الجنرال علل تصريحه انه اكثر واقعية ويرى الامور بعين تنظر الى افاق بعيدة.

اما الرئيس المنتهية ولايته جورج بوش قال اثناء خطاب له امام مجموعة من الصحافيين قبل ايام: ما زال فيه العدو خطرا في العراق، نمسك بأيدينا زمام الهجوم، وتتزايد قدرات القوات العراقية على قيادة المعركة والظفر بها. من جهته قال وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس في حديث له مع شبكة bbc الاسبوع الماضي عن تفاؤله في استمرار التقدم الامني في العراق واستمرار الحكومة بأستيعاب مقاتلي الصحوات لمنع دخول افراد القاعدة ودعم عملية المصالحة بين العراقيين.

ويشير ريموند في لقاء مع صحيفة انكوايرر Inquirer الاسبوع الماضي :إن العراق تقدم من ناحية المستوى الامني لكن هذا المستوى ليس كافيا لا ستتباب الامن واشار إلى القاعدة مازالت تشكل خطورة كبيرة على الوضع في العراق الا ان وجودها في بغداد ضعف كثيرا، مشيرا إلى معلومات استخبارية تلقاه في اب الماضي اكدت ان المجاميع الخاصة التي تقطن في احدى دول الجوار تستعد إلى دخول العراق مع قرب انتخابات مجالس المحافظات مضيفاً أن الحرب اكبر حرب تخوضها امريكا ستنتهي قريباً.

ويعتبر الناطق باسم الاميرال باتريك دريسكول مؤخرا ان الامر رهن «بالظروف على الارض».

وسبق ان تسلم العراقيون الامن في ١٣ محافظة من اصل ١٨ في العراق، تنضم اليها كركوك الغنية بالنفط.

وفي ظل الرؤية الامريكية للوضع الامني في العراق ومع استعداد الحكومة العراقية لإستلام الملف الامني للعاصمة بغداد في نهاية عام ٢٠٠٨ اكد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في بيان له أن الوضع الامني مازال هشاً وأن الاجرأءات الامنية بحاجة الى مراجعة فورية وطلب البيان من القوات الامنية الأخذ بالحيطة و الحذر لايزالان مطلوبين للحد من الخسائر التي يتعرض لها أبرياء العراق المنكوب، «كما يتطلب الأمر مراجعة فورية للسياقات الأمنية المعتمدة التي ثبت أنها ما زالت قاصرة ولا ترقى لمستوى التحديات والأخطار التي تواجه العراق. ويرى الناطق الرسمي للحكومة العراقية علي الدباغ أن عناصرالمجاميع الارهابية لا يزالون يشكلون التهديد الأكبر للوضع الأمني على الرغم من تفكيك أغلب هذه المجموعات واندحارها.واضاف الدباغ أنه على ثقة عالية بأستلام القوات العراقية الملف الامني وان الوضع يتحسن بشكل واضح . وتحول الشكوك من قدرة القوات العراقية على تولي الامن بعد انسحاب الاميركيين فيرى المستشار العراقي لشؤون الامن القومي موفق الربيعي «لدينا استقلالية في مجالات كثيرة، لكننا ما زلنا نحتاج الى المساعدة (من التحالف بقيادة اميركية) لمراقبة الحدود، وسلاح الجو، والبحرية، ومعدات مكافحة الارهاب الفائقة التطور، وعلينا احراز الكثير من التقدم في مجال الاستخبارات».

وعن تقرير البنتاغون قال الدباغ «أنه يحوي نقاطاً إيجابية عن تحسن كبير في الوضع الأمني خلال العام الحالي».

في سياق متصل اكد اللواء عبد الكريم خلف مدير غرفة عمليات وزارة الداخلية أن القوات الامنية قادرة على فرض الامن وعناصر القاعدة «لم يعودوا يشكلون خطرا على الصعيد السياسي بل باتوا مشكلة يمكننا معالجتها»وعن العمليات الاخيرة التي شهدتها بغداد رجح خلف سبب تلك العمليات الي تقصير جهاز المخابرات وقسم الاستخبارات في وزارة الداخلية فضلا عن تقصير وزارة الامن الوطني وقال «أن النقص في المعلومات هو السبب الكبير في هذا وعندما احمل اجهزة الاستخبارات والامن فأنا استند الى وقائع» ياتي ذلك في وقت تباينت فيه آراء النواب العراقيين بشأن الوضع الامني في العراق .....

اذ يستغرب النائب عن الائتلاف العراقي جلال الدين الصغير في حديث سابق له من وصف الوضع الامني في العراق «بالهش والقابل للانفجار في أي لحظة». وقال الصغيرلا نستطيع أن نتفاءل بحيث نقول أن الوضع الأمني جيد بنسبة عالية جدا، ولا نستطيع أن نقول أن الوضع الأمني هش، ولذلك يجب أن نكون متوازنين، مشيراً الى أنه من يقول إن الوضع الأمني هش، فإنه لا يتكلم بشيء من الصحة، لأن هناك تقدما امنياً واضحاً قد أنجز في العراق.

من جهته يصف رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب العراقي عقيل عبد الحسين التقارير الامريكية التي تشير الى الوضع في العراق بعيد عن الواقع ب»البعيد عن الواقع»، ويقول أن هدف التقرير هو «تقوية الجانب الأمريكي في مفاوضاته مع العراقيين حول الاتفاقية الأمنية».

ويرى عبد الحسين الهدف من التقرير هو إيصال رسالة للعراقيين مفادها بأنه على الرغم من التحسن الأمني، إلا أنكم ما زلتم بحاجة إلينا، لاحتمالية تراجع الأوضاع الأمنية،مشيراً إلى أن جميع الكتل السياسية تدعم الأمن في بغداد، وان تحسن الوضع الأمني هو نتيجة إرادة العراقيين، الذين ليسوا بحاجة إلى تقارير أمريكية، لأنهم يعلمون بوضعهم الأمني أفضل من غيرهم.

وعن وضع القوات العراقية بعد تسلم الملف الامني لبغداد قال نائب رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب في البرلمان عبد الكريم السامرائي:ان البرلمان العراقي استضاف في وقت سابق قائد عمليات بغداد الفريق عبود قنبر ورئيس اركان الجيش الفريق الاول الركن بابكر زيباري وعدد من القادة العسكريين، واستمعت الى الامكانات التي تتمتع بها قواتنا الامنية وقدرتها على تنفيذ العمليات العسكرية مبينا أن القادة العسكريين أكدوا لنا أن القوات العراقية قادرة ولها الإمكانية في مسك الملف الأمني في جميع مناطق العراق بدلا من القوات المتعددة الجنسيات في حالة عدم التوقيع على الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة.

واعدت منظمة الدراسات الدولية تقريراً عن الوضع الامني في العراق في عام ٢٠٠٨ ذكر التقرير أن العراق شهد عاماً اقل اضطراباً من الاعوام السابقة بسبب انحسار العنف الطائفي وتشكيل مجاميع ابناء العراق في المناطق الساخنة وعن اسباب تدهور الوضع الامني في بغداد منها إن بعض دول الجوار هي سبب الإرهاب لكونها تريد بثه في العراق لأجل الحفاظ على أمنها ولا يهمها قتل العراقيين بل المهم هو المحافظة على امن تلك الدولة وتمركزالجماعات المسلحة أصبح العراق مكاناً للجماعات التي ترغب في تصفية حساباتها مع أمريكا وحلفائها مستغلة ضعف السيطرة على الحدود وعدم تكامل الجيش والمؤسسات الأمنية وانتشار البطالة.

اضافة الى ظهور الحركات السلفية المتشددة والجماعات المتضررة المدعومة من بعض دول الجوار والتي اتخذت الإرهاب وسيلة لتحقيق مصالحها في إيذاء العراقيين وقتلهم وتدمير ممتلكاتهم.

ويرى التقرير أن العراقيين يشعرون بالخوف من تدهور الوضع الامني من جديد .

ويتحدث محمود علي التدريسي في الجامعة المستنصرية ان حديث الناطق باسم خطة فرض القانون مطلع الشهر الجاري عن وصول معلومات استخباراتية تفيد بدخول عناصر المجاميع الخاصة لتنفيذ عمليات عسكرية امرٌ مثير للقلق وان ماجرى من عمليات تفجير في هذا الاسبوع ابرزها تفجير الاعظمية الذي راح ضحيته العشرات وانتشار ظاهرة العبوات اللاصقة والمفرقعات قد يثبت ماجاء به اللواء ،واستبعد السعدي أن يعود العنف الطائفي ووصف العمليات الاخيرة بـ (تصفية حساب).

ويضيف أن الامن المنشود الذي ينبغي أن توفره الاجهزة الامنية لايبنى على المعدات وعديد القوات فحسب بل على المعلومة الاستخباراتية وعلى تفعيل القضاء بحق العناصر الارهابية .

وتصف سهام إبراهيم الطالبة في كلية الاداب الوضع بالمتزعزع وانه لايمكن التكهن لانه متباين بين يوم واخر لذا فهي لاتفضل الخروج من البيت بأستمرار .

ويحمل علي جاسم الموظف في وزارة الصحة الاجهزة الامنية عمليات العنف التي جرت في هذا الاسبوع بسبب تخاملها وتسائل عن كيفة دخول السيارات المفخخة وفي بغداد العشرات من نقاط التفتيش عن وضع الامني في بغداد.